سِمات
S e m a t

إشكالية النّص في اللسانيات التداولية

حمو الحاج ذهبية

جامعة تيزي وزو – الجزائر

hamoulhadj_d@yahoo.fr

Received: 12 Jun 2014,
Revised: 22 Jul. 2014, Accepted: 23 Aug. 2014
Published online: 1 Jan. 2015

Semat
ISSN 2210-173H
Semat 3, No. 1, (Jan. 2015)

إشكالية النّص في اللسانيات التداولية

حمو الحاج ذهبية

جامعة تيزي وزو - الجزائر

الملخص

إذا انطلقنا من فكرة أنّ التداولية علم لاستعمال اللّغة، فذلك يعني أنّنا نسعى من خلال قوانين المحادثة ومن خلال الاستدلال والاستلزام والافتراض إلى معرفة المعنى الصحيح والصريح الملائم للسياق وغير الملائم له، وهذا سيفضي لا محالة إلى ملاحظة التّشابه بين المقاربة اللسانية والنقدية في توجّههما نحو تحديد معالم إنتاجية النّصوص وفكّ مغالقها الدّلالية بوساطة الفهم والتأويل، وبالتالي فإنّ التداولية باعتبارها منهجا نقديا جديدا تتجاوز محدّدات الدلالة إلى دراسة مدى إمكانية الكشف عن قصدية المتكلّم من خلال إحالة الجملة أو النّص إلى السياق التداولي لتحديد مدى التّطابق واللا تطابق بين الدلالة وظروف السياق، والاستعانة ببعض معالم التداولية المعرفية التي تفرض الإحالة إلى العمليات الذّهنية والإدراكية قصد تحديد إنتاج النّصوص وترجمتها بقواعد متنوعة تقضي بالعودة إلى القدرات العقلية والسياق الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات التداولية، المقاربة النقدية، التأويل، اللسانيات، التداولية المعرفية، المقاصد.

Problematic Issues of Text in Pragmatics Linguistics

Hamou Lhadj Dehbia
University Tizi-Ouzou - Algeria

Abstract

If we have started with the fact that pragmatics is the study of language in use, this means that we will gain the true meanings which are relevant or not to context through conversation rules, implication, and abduction. This will lead to consider the similarity between linguistic and criticism approaches and its attitudes towards clarifying texts productivity features and its opaque meanings by interpretation tools. So pragmatics as a new critical method has to do with speakers intentions to identify symmetry and even asymmetry between semantics and context settings. In doing so, pragmatics may seek the help of cognitive pragmatics and go back to mental processes which underlie text production and put it in its social contexts.

Keywords: Pragmatic linguistics, criticism approches, interpretation, linguistics, cognitive pragmatics, intentions.

إشكالية النّص في اللسانيات التداولية

حمو الحاج ذهبية

جامعة تيزي وزو - الجزائر

يعدّ النّص من المصطلحات الأكثر تداولا عند الباحثين والدّارسين خاصّة في الدرس اللغوي الحديث، فقدّمت له تعريفات، ووضعت له مستويات متعدّدة: لسانية، سميائية، نقدية، تداولية،... حاولت جميعها الإلمام بما يحتويه من أفكار ومرجعيات ساهمت في تشكّله في حقول علمية وإنسانية مختلفة. ومهما تعدّدت هذه التّعريفات والتّحديدات إلاّ أنّ النّص في الدرس اللغوي الحديث غير المراد به في التّراث العربي الإسلامي، ولو استقصينا محتوى التّعريفات الكثيرة لوجدنا أنّ أغلبها تشترط وحدة الموضوع ووحدة مقصده مثلما أكّد على ذلك سعيد حسن بحيري[1]، ثمّ أنّ النّص عند أغلب المعاصرين يتجاوز الكينونة اللغوية المحدودة، ولا ينحصر في مقولة اللغة رغم تشكّله منها، وإنّما يراعي الواقع الخارجي، فهو المعادل اللغوي للواقع الإنساني والكوني.

نجد العلماء المسلمين-الأصوليين بالخصوص -قد حدّدوا النّص بمصطلحاتهم الخاصّة، إذ ربطوه بالتّواصل الحقيقي، فالإمام محمد بن إدريس الشّافعي يقول:» النّص هو المستغني بالتنزيل عن التأويل[2]»، فهو كلام لا يحتمل التّفسير والتأويل لأنّ ظاهره يغني عن كلّ ذلك، وذلك دليل على أن الله عزّ وجلّ أبانه لخلقه نصّا ظاهرا بيّنا، والتأويل عند القدماء هو "صرف معنى الآية بوجه تحتمله الآية ويكون موافقا لما قبله، ملائما لما بعده... والفرق بين التأويل والتّفسير هو البحث عن سبب نزول الآية، والخوض في بيان موضع الكلمة من حيث اللغة، والتأويل هو التّفحص عن أسرار الآيات والكلمات، وتعيين أحد احتمالات الآية، وهذا يكون في الآيات المحتملة لوجوه مختلفة[3]"، ومثل هذا التّعريف ردّده الكثير من العلماء من بعده، ولم يناقضوه إلاّ في بعض جزئياته. ينبغي الإشارة هنا إلى تزاحم مصطلحين مساحة بحثية ذاتها، إذ نجد استعمال مصطلح النّص ومصطلح الخطاب، ونلحظ اضطرابا ولبسا في استعمالهما، وقد ظهر ذلك في الثقافة الغربية قبل انتقاله إلى اللغة العربية عن طريق التّرجمة، يقول محمّد العبد: "... وإن كان يغلب في التّقليد الأوروبي استخدام النّص، على حين يغلب استخدام الخطاب في التقليد الأنجلو أمريكي، بيد أنّ التّداخل بين النّص والخطاب من حيث هما مصطلحان محوريان، وعلمان لسانيان، ممّا لا يحسم أمره في الأدبيات. تستطيع عبارات مثل (خطاب النّص)، و(نصّ الخطاب)، و(النص بنية خطابية)، و(الأدب خطاب نصي)، و(الخطاب النّصي)...وغيرها، أن تؤكّد التّداخل والاشتباك بين هذين المصطلحين[4]».

١- سعيد حسن بحيري، علم اللغة النّص-المفاهيم والاتّجاهات، الشركة المصرية العامة للنّشر، القاهرة ١٩٩٧، ص١٠٩.

٢-محمد بن إدريس الشافعي، الرّسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، ص١٤.

٣-مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، بصائر ذوي التمييز بين لطائف الكتاب العزيز، تحقيق محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، بيروت، دون تاريخ، ص ٧٩-٨٠.

٤- محمد العبد، النّص والخطاب والاتّصال، ط١، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٠٧.

يحتمل مفهوم النّص في اللغة العربية عدّة معان منه: الرّفع، الإظهار، وجعل بعض الشيء فوق بعضه، كما يحتمل معنى بلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه، يقول ابن منظور في معجمه لسان العرب: "النّص رفعك الشيء، نصّ الحديث، ينصّه نصّا: رفعه، وكلّ ما قد أظهر فهو نصّ وأصل النّص أقصى الشيء وغايته، ثمّ سمي به ضرب من السير السريع[٥]"، فمن الملاحظ أنّ العرب وضعوا حدودا للنصّ من حيث وجوب بلوغ الغاية باكتمال المعنى والدّلالة، وكأنّ النّص مرتبط بالظاهر والبيان، وهو ما يخالف به علماء أصول الفقه الذين قدّموا مصطلحا للنصّ إذ سموه «المتن» وبالخصوص في ممارساتهم النصية في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبالتالي بقي معنى النصّ عند العرب محصورا في الدّلالة على الكتاب والسنّة إلى جانب دلالات أخرى كالرّفع والظهور.

والعودة إلى الأصل اللاتيني لكلمة «نص» في اللغات الأوروبية تحيلنا إلى Text أو Texte، المشتقين من Texus بمعنى النّسيج وهو ما يحيل إلى تلك العلاقات التي تربط الوحدات اللغوية فيما بينها بوساطة عناصر ربط تشكّل عاملا مهمّا في بناء النصّ. تجاوزت الدّراسات الحديثة التعريفات المقدّمة للنّص في الدّراسات اللغوية القديمة التي توقّفت عند حدود الجملة فاعتبرتها الوحدة الكبرى للدّراسة والتّحليل، وأخذتها الدراسات الحديثة على أنّها مجرّد أداة تنطلق منها لوصف النّصوص، ولهذا مع نهاية الستينات من القرن الماضي بدأ التّجاوز لنحو الجملة وبدأ الاهتمام بنحو النّص.

وإن عاد الفيلسوف المغربي "طه عبد الرحمن" إلى النّص من منظور منطقي[٦]، فإنّ محمد مفتاح يعوّل على ثلاثة منطلقات تتمحور حول تجاوز ثنائية الحقيقة والاحتمال إلى عنصر الممكن، وبذلك يتحقّق تجاوز الرؤية التّقليدية التي تنظر إلى النّص من حيث أحادية معناه وشفافيته وصدقه. وهناك من الغربيين من حدّد النّص على أنّه بناء لمعنى مأخوذ من معجم ليس لمفرداته معان خارج البناء الذي يضمّها، ويضعها في دراسة بنوية تركّز على دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، واعتبار النّص بنية مغلقة مكتفية بذاتها، فهو بنية لسانية سطحية مثلما لا ينفي دفيد كريستال David Cristal أهميّة الوظيفة الاتصالية للنّص ويحدّده في بعض المراجع بطريقة جدّ مبسّطة بوصفه تتابعا منظّما أفقيا من الإشارات اللغوية التي تُفهم على أنّها توجّهات من مرسل معيّن إلى مخاطب معيّن.

يعتبر النّص عند رولان بارث R.Barth (وذلك ابتداء من السبعينيات) قوّة متحوّلة متجاوزة ظاهرة الإخبار والمراتب المتعارف عليها لتصبح واقعا نقيضا يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم، فالنّص مفتوح ينتجه القارئ في عملية مشاركة- لا تظهر كثيرا في المكتوب- لا مجرّد استهلاك، وفي هذه الإنتاجية نلمح ظاهرة ترحال النّصوص والتّداخل النّصي، وهو ما يدعى بـ"التناص" أو تداخل النّصوص، إذ النّص ذو إنتاجية يتعلّق بنصوص أخرى، يقول محمد مفتاح: "التناص هو تعالق نصوص مع نصّ حدث بكيفيات مختلفة[٧]"، كما يتّسم بالدلالة كونه ينفتح على دلالات متعدّدة وقراءاته تتجاوز المكوّن اللساني إلى مكوّنات تأويلية، وتداولية، وتلفّظية.

وبحكم خطّية الدّال اللغوي، يُظهر الخطاب مكوّناته بشكل مستمر، ولكن هذا النّظام ليس خاصا بمظاهر التّكرار، وإعادة الصياغات التي تضمن الاستمرارية الخطابية. ومن الملائم أن نكشف في النّص عن العناصر التي تسمح باستمراريته، وفي الآن ذاته تفادي الانفصالات التي تشكّل خطرا على وضوحه ومعقوليته، وفي هذا الإطار نشير إلى مظاهر الفهم والتفسير

٥-ابن منظور، لسان العرب، مادة نصص.

٦- يكون النّص كلّ بناء يتركّب من عدد من الجمل السّليمة، مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات، فهو تعريف لغوي احتمل فيه» النّص صفة التّراصي، إذ تشكّل الجمل بعلاقاتها المتشابكة فيما بينها بناء له شكل يتمخّض منه المعنى.

٧- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، (د.ط)، الدّار لبيضاء المغرب ١٩٨٦، ص ١٢١.

التي تُقدّم له أبعادا مختلفة من حيث الدّراسة، فالفهم في لسان العرب محدّد بـ:» معرفتك الشيء بالقلب، فهمه فهما وفهامه: علمه وفهمت، عقلته، وعرفته[٨]"، أما التفسير يربطه بالبيان إذ يقول:»التّفسير يخص كشف المراد عن اللفظ المشكّل ويجعل أصل معنى مادة التّفسير راجعا إلى البيان[٩]». إنّ الفهم بالنسبة لابن منظور مرتبط بالعلم والعقل، في حين ربط التفسير بالبيان أي بيان معنى الكلمة، فالوضوح والمعقولية في المعنى خاضعان لأدوات تضمن استمرارية النّص وإدراكه من قبل الذّهن بشكل يفصل بين هذا المعنى وذاك والوصول إلى المقاصد الحقيقية والتّخلي عن المعاني غير المرغوب فيها أو غير المستقصدة، ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّه قبل الوصول إلى المسائل الذّهنية وكيفية اشتغالها لإدراك المعنى الصحيح من الخاطئ، أثار الباحثون قضايا جدّ هامّة تتيح للدّراسة الاستمرار وهي قضية التّماسك والانسجام اللّتين تبدوان على مستوى الصياغات الجملية والتركيبية والوظيفية، ولكن لم تثر مسألة أهمية هذه القضايا في اشتغال الذّهن والعمل وفقها لإنجاح التّواصل.

لنسم نصّا كلّ خطاب تثبته الكتابة، وتبعا لهذا التّعريف يكون التثبيت بالكتابة مؤسسا للنصّ نفسه[١٠]، وعملية تحويل جزء من اللغة كلاما تقتضي زمنا للتّجسّد/ للإنجاز يتمّ فيه الكشف عن نمط لتوظيف المخزون اللغوي، وهو ما ينتج خطابا قابلا للقراءة عدّة مرات، دون أن يتعرّض لنفاذ قوّته أو تلاشي بنيته، ورغم صفة التّجدّد والاستمرار التي يتّسم بها، فإنّه يقوم بنقل علامات لغوية وقواعد وبنيات صرفية إلى معالم الإنجاز اللغوي كلّما استعمل لأوّل مرّة وقُدّمت له معان متعدّدة.

اعتبر النّص بنية مغلقة بظهور دي سوسور Dessaussure.F، وحدّد على أساس معطياته الدّاخلية، كما حدّد مضمونه في ذاته (أي في بنيته النّحوية والتركيبية والصرفية والمعجمية...). وللتّعرّض إلى مسار تحوّل مفهوم النّص، نجد تودوروف Todorov يشير إلى التّوجه اللساني الذي حصر الدراسة في الجملة، وهناك من ذهب أبعد من ذلك من حيث اعتبار الكلمة أصغر وحدة للدراسة، وقامت البلاغة الكلاسيكية على تقنين القواعد التي يتأسس عليها الخطاب بينما ذهبت الأسلوبية إلى تأويل النّصوص أكثر من الانشغال بطريقة تنظيمها، يقول تودروف في تحديد النّص: "إنّ مفهوم النّص لا يستقر في نفس مستوى الجملة، وهكذا فإنّ النّص ينبغي أن يتميّز عن الفقرة التي تشكّل وحدة مجموعة من الجمل فدلالته قد تحيل على جملة أو مؤلّف بأكمله، إنّه يتحدّد باستقلاليته وانغلاقه[١١]". يشير تودوروف إلى خصوصية النّص من حيث الاستقلالية والانغلاق، وعدم احتكامه إلى الحجم، إذ قد يحيل إلى جملة كما قد يشير إلى أكثر من ذلك بكثير، وما يمكن الاحتفاظ به هو ما يضبط النّص من:

- مستوى منطوق: وهي كلّ العناصر اللسانية من أصوات ومعجم.
- مستوى تركيبي: وهو ما يتعلّق بالروابط التي تصل الوحدات النّصية.
- مستوى دلالي: ما يضبط دلالة الوحدات اللغوية في ذاتها.

ومهما وجدت محاولة إبعاد الدلالة من مجال الدّراسة، إلا أن الأمر يبقى صعبا، فخديجة غفيري تقول في ذلك معلّقة على تودوروف: "إنّ تودوروف لا ينفصل عن التّوجه البنوي في مقاربته للنّص، إذ يعتبر أن مقصديته هي الكشف عن دلالة بعينها، غير أنّ هذه الأخيرة لا وجود لها خارج بنيتي النصّ النّحوية والتركيبية[١٢]". أما بالنّسبة لغوستاف غيوم Gustave Guillaume تتطابق اللغة

٨- أبو الفضل جمال الدّين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلّد ١٢، ص٤٥٩، مادة فهم

٩- المرجع نفسه، المجلد ٥، ص ٥٥، مادة فسّر

١٠- بول ريكور، من النّص إلى الفعل، أبحاث في التّأويل، ترجمة محمد برادة ، حسان بورقية، ط١، دار الأمان، الرّباط ٢٠٠٤، ص ٩٥.

11-T. Todorov, O.Ducrot, Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, Editions du seuil, Paris 1972, P 375.

١٢- خديجة غفيري، سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتّلقي، أفريقيا الشرق، الدّار البيضاء ٢٠١٢، ص ٢١

مع المستوى التّمثّلي، ويتطابق الخطاب مع مستوى العبارة. ومثل هذا التّمييز بين زمن اللغة وزمن الخطاب خاص بالبشر باختلافه عن الصوت الحيواني الذي لا يضع مسافة بين الفعل التّعبيري والفعل التّمثّلي، فالرهان المعرفي واضح، إذ يتموقع في مستوى التّمثّل باللغة ما يدعوه غيوم بـ "الفكر الفكر" الذي يدخل في إطار محدّد وآلي في الذّهن البشري، في حين يتموقع ما يدعوه بـ "الفكر المفكّر" على مستوى العبارة المشكلة في خطاب ما قبل الذّات المتحدّثة.

انطلاقا من ١٩٢٩، ربط غيوم G. Guillaume اللسانيات بمهمّة نقل الوحدات "الفعلية"(في الخطاب) نحو وحدات "القوة" (في اللغة) حتّى نجد العمليات الذّهنية التي تحتكم إليها اللغة، فالحقيقة الصحيحة لصيغة معيّنة ليست هي الآثار المتعدّدة للمعنى النّاتجة عن استعماله. يكمن المظهر الحقيقي لهذه المقاربة اللغوية في المفهوم الحركي للتمثّل باعتباره حركة وليس ربطا بمفهوم ثابت (وهذا حسب فوك ٢٠٠٧). إنّ فكرة الحركة المستمرة للفكر المشكّلة للدلالة الجوهرية للغة هي التي تؤسس البناء النّظري. ينجز الخطاب على حركة الفكر، وعلى المقاطع، وينتج عنه آثار مختلفة للمعنى وذلك حسب المواقع التي تعمل فيها، يقول غيوم Guillaume: "يبقى الفكر مستقلا عن اللغة – من حيث المبدأ– التي لا تمثّل إلاّ القوّة التي تربطها بذاتها ومن أجل ذاتها[١٣]"، وفكرة غيوم هذه ليست إلا تأكيدا على ما ذهب إليه بعض النفسانيين العصبيين الذين يؤكّدون فكرة أنّ الدّماغ هو الذي يفكّر ويستدلّ، ولا تشكّل اللغة في هذا الأمر إلاّ وسيلة تسمح للفكر بالعمل.

عوامل التّصنيف:

إن مصطلح (نص) يستعمل عادة مرادفا للخطاب أو الملفوظ وذلك عندما يعيّن سلسلة من الوحدات اللسانية النّاتجة عن متلفّظ أو عدّة متلفظين، ومثلما أشار إلى ذلك تودوروف، فإنّ النصّ يستطيع التّطابق مع جملة مثلما يستطيع التّطابق مع كتاب كامل (...) ويقيم نظاما لا ينتمي إلى النّظام اللّساني، ولكنّه على علاقة معه، علاقة تماس وتشابه في الوقت نفسه، فالعودة إلى أنواع النّص من: نص قانوني، نص تشريعي، نص إشهاري،... تُظهر أنّها تشكّل موضوعات تتقاسم نمط ظهورها الخطّي، ومثل هذا التّصور يجعل من النّص كتابة أو نسخا خاليا من الخصوصية، ما دام الأمر المهمّ متعلّقا بالملفوظات وشروط تلفّظها، وتبعا لهذا التّصور ينبغي المطالبة بالبعد التّواصلي للخطاب (الآثار، قابلية التأويل، عالم المرجعية المكوّنة دون إيلاء العناية الخاصّة للبعد الخطّي D.Scripturale

وما عدا ثبات النّص المكتوب، واستقلاليته مقارنة بالنّص المنطوق (التنغيم، النبر، الرتبة)، فإنّ الإمكانية التي يقدّمها من حيث إدراكه من قبل المتلقي/القارئ خارج السياق الأصلي وبصفة لا نهائية يؤدي إلى ضبط نمط اشتغاله. إنّ نصّية النّص لا تعود إلى عملية تافهة من التنميط أو المناطة P.banale de transcodage، والتّسجيل الحرفي للقضايا التي ينبغي الاحتفاظ بها، لأنّ النّص لا يكتسب خصوصيته من مظهره الصوري (الشكل)– ونقصد بذلك علامات توقيف معيّنة، التّقسيم إلى فقرات وفصول...– وإنّما من تنظيمه التّراتبي وقيود إنتاجه وتلقيه. ترتكز النّصية على التزاوج بين وظيفتين لغويتين يدعوهما رومان جاكبسون R.Jakobson بالوظيفة الشّعرية والميتا لسانية Méta linguistique، وهي تشتغل على هيئتين:

أ- الرسالة ذاتها وبنيتها التي تضع في الحسبان الجانب المرن للعلامات.

ب- الجانب الاستعمالي، حيث يعاد تنظيم العلامات اللسانية وفقًا لجهاز حامل لمنطق خاص.

- **الخطاب:** يتحدّد الخطاب باعتباره نتاج ممارسة خطابية متعدّدة في الحياة الاجتماعية، فتعدّ ميادين التّعليم أو الدين، أو السياسة، أو القانون، أو الصحافة أو الفلسفة أو الأدب

13- G.Guillaume, Leçons de Linguistique 1947-48(vol.9). Lille, Presse Universitaire et Quebec, Presse Universitaire de Laval 1995. P 38.

منابع للخطاب مضبوطة بنوع من المواضعات، وما على مستعملي التّبادل الكلامي إلاّ الكشف في كلّ ميدان عن الطبقات الفرعية المطابقة لنماذج مخصوصة. يتضمن حقل التعليم مثلا على نماذج خطابية مثل التوجيهات الرّسمية التي تضبط البرامج، الدرس النموذج، النموذج التّصحيحي، المحاولة البيداغوجية والتربوية...إلخ، بينما تطبق الممارسة الدّينية من خلال الخطاب كالصلاة، الاعتراف،... ويضمّ الأدب نماذج تقليدية مثل: التراجيديا، السيرة الذاتية، السّخرية، المحاكاة، الرّواية، والقصة القصيرة جدا، كما تتضمّن نماذج مختلفة مثل الرواية البوليسية،... ترتبط مختلف التّشكيلات اللسانية بشروط إنتاج وتلق مختلفة، وذلك حسب العصور والبلدان، ومن هذه الزّاوية لا يمكن فصل الخطاب عن السياق الاجتماعي-الثقافي الذي يرتبط به.، ويستعمل كثير من اللسانيين العرب[١٤] المهتمّين بحقل لسانيات النّص الخطاب مرادفا لكلمة "نصّ".

- **الملفوظ:** هو التّجلي الآني للخطاب المحقق في وضعية محدّدة، فسواء كان منطوقا أو مكتوبا فهو موضوع ملموس محدّد، وقابل للملاحظة في ماديته، ويبقى موّجها إلى الإحالة على العالم، وسواء كان المرجع حقيقيا أو خياليا، لسانيا أو غير لساني، فهو يشكّل هدف التّلفظ ولا يمكن للتّحليل أن يهمله، فالملفوظ يشكّل طريقة للوصول إلى النّص حيث يعدّ الدّعامة الحقيقية دون أن يلتبس به، والمفهوم الدّلالي لمصطلح الملفوظ سوف يحيل إلى عدّة احتمالات[١٥] ويربطه بحدود الجملة المحقّقة أو الوحدة النّصية أو تتابع الجمل.

- **النّص:** ينتج عن كلّ تكوين نصّي سلسلة من الاختيارات (المعجمية، التركيبية، التّلفظية،...) تؤدي إلى الكشف عن نموذج أو موضوع فريد من نوعه. ويطابق نموذجا مجرّدا تنتظم حسبه الملفوظات، باعتباره قاعدة لمختلف الأنواع الخطابية، فالنّص لا يخضع إلى الضغوط أو التغيرات التي يخضعون لها، فنلاحظ المعادلة التي وضعها جون ميشال آدم J. M. Adams:

يبين جون ميشال آدم J. M. Adams استقلالية النّص المنحدرة من التجريد النّظري (ينبغي تجريده، أي فصله عن محيطه وأنماط تحقّقه)، فهنا يتعلّق الأمر لا بمعطى ملموس، ولكن بجهاز مشكّل من تحليل صريح، ومن ثمّة لا داع للبحث عن المطابقة بين العالم خارج لساني والعالم الذي يمكن أن يحيل إليه النّص، يقول جون ميشال آدم: "إنّ النّص هو موضوع نظرية عامّة لتنظيم الوحدات في خضم مسار لساني معقّد إلى حدّ ما. هذا الموضوع المجرّد كان موضوع «نحو النّص»، ويبقى في مظهر ابستمولوجي آخر موضوع نظرة اللسانيات النّصية[١٦]".

حدث اتفاق على أن يكون النّص هو مجموعة من الجمل المتتابعة، ولكن مثل هذا التّحديد غير واضح لأنّه يوجد في لغة الاستعمال اليومي نصوص تتكوّن من الجمل وأجزاء من الجمل، وتعابير كلامية جاهزة. ولكن ينبغي معرفة أن الوحدات التي يتكوّن منها النّص لا تأتي على شكل سلسلة متّصلة بعضها مع بعضها الآخر، وإنّما خاضعة للسياق، وما على النّص إلاّ أن يتّسم بصفة التماسك والتّرابط. يتمّ التمييز بين هذين الصنفين من حين الفرق بين الشكل والمحتوى، وإن عدنا إلى التماسك الشكلي فهذا سيفضي حتما إلى توظيف الوحدات بطريقة نحوية تؤدي معنى معيّنا، أمّا التّماسك من حيث المحتوى يفترض أن يكون ما يجري قوله في وحدة النّص وثيق الصّلة

١٤- نجد من بينهم: محمد خطابي (لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب...)، ومحمد الشاوش(أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية...) ، ومحمد مفتاح (التّشابه والاختلاف، نحو منهاجية شمولية...)

١٥- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التّلفظ وتداولية الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، دار الأمل للنشر والتّوزيع، تيزي وزو ٢٠٠٥، ص ٨٥.

16- J.M, Adam, Linguistique textuelle, des genres du discours aux textes, Editions Nathan, Paris 1999, P 40.

بلحظة التّلفّظ من حيث ما يسبق وحدات النّص مباشرة، وذالك في حالة افتقاد أيّ مؤشر سياقي يبرز عكس ذلك، بينما في هذا المثال: "**ذهب أفراد العائلة جميعهم إلى الغابة يوم الجمعة الفارط، وقطفت أمينة بعض الأعشاب بينما قام محمد بقطع الخشب مع الأطفال**". **سنفترض عادة أنّ أمينة هي إحدى أفراد العائلة**، وأنّها الأم، وأنّها قطفت بعض الأعشاب، والخشب أيضا كان في الغابة، ومع ذلك لم تتمّ صياغة أيّ افتراض من هذه الافتراضات في شكل واضح، ثمّ إنّ هذه الافتراضات خاضعة لسياقات محدّدة إذ قد تتناقض مع افتراضات أخرى.

إنّ النّص مدوّن كان أم محكي يتم تركيبه عن قصد من قبل منتجه على شكل وحدات كاملة متميّزة ذي بدايات ونهايات محدّدة، ولكن معظم نصوص خطاباتنا اليومية ليست منظّمة في نصوص متكاملة بحسب هذه الطريقة. إنّ وصف الأفعال الكلامية يحمل في ثناياه ومن حيث المبدأ شمول نواحي إنتاج النّص كافّة، وهو الأمر الذي اهتمّ به أصحاب نظرية أفعال الكلام حتّى الآن، دون الاعتناء بظاهرة نطق الجملة الذي يحتكم إلى السياق وذلك يعني في حقيقة الأمر جعل نتاج النّطق متماسكا ومتناسقا مع السياق الذي ترد فيه الجملة أو النّص، وهذا من النّاحية النقدية التداولية يسمح بالوصول إلى المقاصد الحقيقية والتمييز بين الجمل للتّعرّف بآلية ذهنية عن المعنى المقصود من بين مجموعة المعاني التي يمكن أن تحتملها الجملة. إضافة إلى أنّنا نتلفّظ بجمل وليس بنصوص، فإذا كان المنطلق هو اعتبار النّص مجموعة من الجمل، فنحن ينبغي علينا تسجيل كلامنا حتّى تكتمل عناصره، أو الاستعانة بما هو مدوّن واعتماده مدوّنة للبحث.

العالم في النّص:

بما أنّ النّص حامل لمعنى، فهو يميل إلى تمثيل العالم الذي يمكن أن يكون مطابقا أو غير مطابق للعالم خارج لساني، أو لعالم التّجربة، بينما نجد النّص العلمي من قبيل: القلب هو العضلة التي تضخ الدمّ إلى جميع أجزاء الجسم، أو النّص التّاريخي الذي يبني تمثّلات غير خيالية، ونجد الحكاية العجيبة ترتكز على مواضعة أساسية تجعله ينفلت من المنطق المشترك الذي يضبط الصحّة والخطأ.

ينبغي على التّحليل النّصي أن يأخذ موضوعه ككلّ متكامل، حيث كلّ مكوّن يشارك في اقتصاده العام، وللتّحكّم في عمل النّص يبدو من الضّروري أخذه من الزّاوية التّداولية باعتباره موضوعا لسانيا فهو يحتمل الفعل التّلفظي الذي يستعمل اللغة ويوظّفها للتأثير بطريقة أو بأخرى في القارئ/السّامع.

وينبغي النّظر إلى النّص على أنّه دال معقّد، أو آلية لإنتاج المعنى، و«المعنى هو ما تعنيه كلمة، ما توصله إلى الفكر عبارة أو أيّة علامة أخرى تلعب دورا مماثلا[١٧]»، كما يدلّ على فكرة المتكلّم أو نيّته أي حالة فكرية يريد إبلاغها (تمثّل، شعور، فعل)[١٨]، ومثل هذه الشحنة الدلالية تتطلّب منّا تقديرها حسب منطقها، وحسب نوع العالم الذي تحيل إليه، وبشكل ثانوي حسب المسافة التي تفصل النّص عن التّمثّل الوفي للعالم. تعدّ المعايير الثلاثة: التّوجيه الحجاجي، والتّلفظ، والدّلالة أسسا تسمح بالولوج إلى النّص وإلى تحليله، وباعتبار الدّلالة معيارا مشتركا بين الحجاج والتّلفّظ من حيث ما تقدّمه من حدود للفهم والإفهام، سنكتفي بالمعيار الحجاجي والتّلفظي لما لهما من علاقة مع ما يرمي إليه بحثنا من حيث مقاربة النّص نقديا وتداوليا، والتّركيز على العملية التّواصلية التي تتطلّب عدّة نواميس حتّى يتحقّق الخطاب، ويحقّق المخاطب النّجاح من حيث الإنتاج بالخصوص.

١- المكوّن الحجاجي:

الكتابة تعني دائما التأثير (وهذا إذا ركّزنا على النّص المكتوب)، وكلّ نصّ هو نتاج مجموعة من العمليات المنتقاة التي تجعل منه عملا منفردا، وفي

١٧- لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل،، ط١، منشورات عويدات، مج ٣، بيروت ٢٠٠١، ص ١٢٧٢.
١٨- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

شموليته يترجم النّص حالة وينبغي أن يترك أثرا في متلقيه. والمهمّ في هذا كلّه هو فهم كيف يكون النّص حاملا لمقصد ما، وكيف يتمكن من التأثير في مخاطبين محدّدين. ومثل هذه الاستراتيجية لا تستنتج من مختلف الحكايات التي أحاطت بوجوده، ولكن تترجم أو تؤول بتفحّص الطريقة التي يدلّ بها عن موضوع أو يمثّله مباشرة أو بشكل غير مباشر، فمثل هذا التّوجه لا يمكن الاستعلام عنه إلاّ داخل النّص، وليس قبله أو بعده أو خارجا عنه، وهو ما يحيل إلى المفهوم الحجاجي عند ديكرو الذي يربطه بالبنية اللغوية لا غير[١٩]، وهذا مقارنة بالباحثين[٢٠] الذين ربطوه بالمنطق والجدل والمساءلة، إلاّ أنّ الهدف يبقى واحدا رغم اختلاف الطرائق، تقول فريدة موساوي: "فالحجاج.... متعدّد الأشكال والجوانب ويتّخذ أشكالا مختلفة في طريقة الإقناع، كما يتضمّن بنية خاصة تشمل مستويات مختلفة[٢١].

ولكن الفعل الذي يتطابق مع نصّ بكامله سواء كان فعل إقناع، أو تأثير، أو حمل على التفكير... ليس إلاّ مجموعة من الأفعال المتعدّدة التي تتواصل في أثناء تطوّره، وهو ما يدعى بالتّجانس التّداولي الذي يعبّر عن بنية تداولية، أي اجتماع مجموعة من الأفعال الكلامية في نصّ لتشكّل فعلا كلاميا جامعا، يقول عمر بلخير: "يمكن لكلّ فعل كلامي مهما كانت طبيعته (سؤال، أمر، وعد،...) أن يشكّل مقطعا نصيّا، وهذه المقاطع تتشابك وتتداخل وتتسلسل لتشكّل غرضا تأثيريا يقصده المتكلّم أو الكاتب[٢٢]"، والنّص الحامل لقضايا تبدو صريحة للوهلة الأولى إلاّ أنّ الضمني سيطرح نفسه للمتلقي ذي الكفاءة البلاغية والتّداولية، إذ بإمكانه فكّ الرّسالة بطبقاتها والوصول إلى لُبّها، ففي خضم النّص ذاته يمكن أن نجد ما يسمى بالقراءة التّداولية، ومهما كان نوع النّص: إخباريا، تفسيريا، حجاجيا، سرديا أو وصفيا فإنّه يحدث تفاوتا بين هدفه الأساسي والوسائل التي يستخدمها. والحديث عن الهدف والوسائل سيحيل حتما إلى الفعل الكلامي الذي قسّمه أوستين إلى ثلاثة أقسام تتحدّد في النّص من حيث:

أ- يتمثّل الفعل القولي في قول شيء ما، ما دام يستلزم أخذ الكلمة ومهما كان القصد الذي يترجمه فهو يحمل قيمة، لأنّ فعل القول له دلالة وذلك مقارنة بالصّمت.

ب- يتمثّل الفعل الإنجازي في تعديل العلاقة بين الأشخاص (المشاركين في الخطاب)، وتغيير التّوازن الموجود في علاقاتهم، والإطار المؤسس لتبادلاتهم، ففعل التأثير لوحده وحتّى فعل الاستفهام والأمر) له تأثير في المتلقي، فيمكن أن يكيّف سلوكه أو توجيه خطابه.

ت- الفعل التأثيري الذي يحدّد ضمنيا إعادة تأويل الملفوظ، وهنا يمكن أن يحمل المتلقي على التأثير دون توظيف للأفعال الإنجازية، لأنّه قد يكون وراء تعدّد الأفعال القولية والإنجازية. يندرج الفعل التأثيري الذي يجعلهم في توحّد، فالحكايات الطّويلة أو الأفعال القولية التي كانت توظّفها شهرزاد في ألف ليلة وليلة تستهدف تسلية الأمير (فعل لا قولي أو إنجازي)، لكن الهدف الوحيد بالنسبة للساردة هو البقاء على قيد الحياة وتأجيل موعد قتلها. وفعالية العمل التأثيري يقيّد الأمير باعتباره متلقيا/ سامعا إلى تمديد وبشكل لا نهائي حالة أو وضعية كلامية تنتهي بتنفيذ الموت.

٢- المكوّن التّلفظي:

لقد حظيت نظرية التّلفّظ باهتمام العديد من الدّارسين باختلاف مشاربهم، وفي هذا البحث لن نعود إلى خصائصها اللسانية، وإنّما سنحاول تحديد مكانتها في المبحث التّداولي.

19- J.C, Anscombre, O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Editions Margada, Liège Bruxelles, 2eme Edition, 1989.

٢٠- ونقصد هنا كلاّ من برلمان وتتيكا وبلونتين وميشال ماير.

٢١- فريدة موساوي، المفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب، عالم الكتب، تيزي وزو ٢٠١٠، ص ٤٩.

٢٢- عمر بلخير، مقدّمات في الحجاج والنّص، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو ٢٠١١، ص ٧٠.

إنّ التّلفظ بشيء ما يعني تحمّل مسؤولية ما يقال، فكلّ فعل كلامي يفترض التّكفّل بالملفوظ سواءً من حيث القيام بتنميطه أم لا، قبول أو رفض صلاحيته، فإنّ الذّات المتحدّثة تلعب دورا هاما في الحدث التّخاطبي الذي تؤديه. ومن هذا المنطلق فإنّ العلاقة بين النّص والخطاب تطرح إشكالية، فإذا حُدّد النصّ كونه نمطا تجريديا معزولا عن السياق ذلك يعني عدم وجوب إدراكه مثل الخطاب. وفي النّتيجة يبدو من المغالاة الكشف عن إشارات الجهاز التّلفّظي في الموقع الذي تقرّر تجاهلها فيه، فالنصّ لا يمكن أن يكون معزولا عن شروط إنتاجه ومرتبط بوضعية تلفّظية فريدة. لكن مثل هذا التّناقض المنهجي ليس إلاّ ظاهري، ففي مستوى من التحليل يتلائم الخطاب مع الممارسات اللغوية التّي تدخل في إطار محيط سسيوثقافي محدّد، ويتعلّق الأمر بأثر المعنى الذي يتركه النصّ، ومثلما قيل سلفا فإنّ سارد الحكاية الخيالية ليس نظير المؤلف الثاني. وبالتالي ليس هناك تناقض من حيث الدّراسة من تناول التّلفّظ في النّص ما دمنا نعتبره جهازا داخليا وليس أثرا لما هو خارجي.

ارتبط النّص في العصر الحديث بعلم اللغة النّصي[٢٣] أكثر من غيره من العلوم الأخرى، كما ارتبط بظهور عدد من المؤسسات في المجتمع البشري عبر تطوّرها التّاريخي، وكان أوّلها الكتابة من حيث هي وسيلة لتجاوز ضعف الذّاكرة، وفعل الزّمن، وبهذه الخطوات اتّخذ الملفوظ بأشكاله المختلفة حيّزا في الفضاء مجسّدا بوجوده، وهذا ما هيّأ له الاستقرار[٢٤]، وجعل النّص من آثار اللغة وشكلا من أشكالها التي ترتبط ببعض استخدامات الكلام.

الانسجام، التّماسك، والتّرابط ودورها في النقد والتّداول

أودّ من خلال هذا البحث الاعتماد على ظاهرتي الاتّساق والانسجام التي طالما كانت محل حديث الكثير من الباحثين، وأربطها بالأبعاد السميائية التي وضعها شارل موريس Charles Morris عسى أن أضبط العملية الإنتاجية والتأويلية للنّص بمعالم تلفّظية تداولية ترتبط أشدّ الارتباط بالأطر الذّهنية التي تحيّن المعلومات وتترجمها وتصنّفها إلى أصناف مثلما تفعل الحدوس التّقليدية للكشف والتّمييز بين الصحة والخطأ.

لا بأس إذن من العودة مرّة أخرى إلى الاتّساق من حيث إنّه يحمل مفهوما دلاليا يربطه بالنّحو والمعجم، إذ يتحقّق السبك المعجمي بين المفردات أو الألفاظ عبر ظاهرتين لغويتين هما التكرار والمصاحبة المعجمية، وتظهر فائدة التّكرار في النّص في تكثيف الدّلالة وتوسيعها، وكذلك إحداث نوع من الإيقاع، مثلما تعني المصاحبة المعجمية التلاؤم الذي يحدث بين جملتين إذ قد لا نجد تكرارا معجميا في جملتين من قبيل: "لماذا يتمختر الأولاد الصّغار؟ البنات لا تتمختر"، نلحظ أن كلمة البنات ليس لها مرجع كلمة الأولاد في الجملة الأولى ورغم ذلك تتّسم الجملتان بالسبك والاتّساق لأنّ كلمة البنات لا تدلّ إلاّ على التّضاد في علاقتها بكلمة الأولاد الواردة في الجملة الأولى. وإن كان الأمر واضحا في هذا المثال، إلاّ أنّه غالبا ما يجد المتلقي نفسه أمام نصّ /خطاب لا توظّف فيه الوسائل الشّكلية التي تؤدي إلى اتّساقه من عطف واستبدال وحذف ... تغيّر الاهتمام من اتّساق النّص إلى انسجامه، وهذا بصرف النّظر إلى العلاقات الخفية التي تنظّم النّص وتولّده[٢٥]، وبالنسبة لبراون ويول فإنّ الانسجام لا يبرز في الخطاب ذاته، وإنما يتأتى من فهم المتلقي

٢٣- كانت البدايات الأولى لعلم اللغة النّصي عند العرب عن طريق التّرجمة، وأوّل الإشارات إليه نجدها في الأعمال العربية المعاصرة لـ«نهاد رزق الله» في بحثه «دراسات منهجية في تحليل النّصوص»، كما ظهر في الميدان ذاته «سعيد حسن بحيري» بعد اطّلاعه على كتاب علم النّص لفان دايك وذلك سنة ١٩٨٥. وتعتبر إشارة سعيد مصلوح في بحثه « من الجملة إلى نحو النّص» إشارة مهمّة إلى هذا العلم الجديد سنة ١٩٨٩، انظر: جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النّص –دراسة لسانية نصّية، ط١، النّادي الأدبي بالرّياض، بيروت ٢٠٠٩، ص ٣٥.

٢٤- عبد القادر، شرشار، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النّص، منشورات دار الأديب، وهران ٢٠٠٦، ص١٧.

٢٥- محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت–الدّار البيضاء ١٩٩١، ص٠٥.

وتأويله، والتأويل عملية فكرية تستهدف بلوغ المعنى، وبذلك علينا (بمفهوم صابر الحباشة)[٢٦] استنتاج حاجة المؤوّل إلى تمثّل المعنى أي لما يريد بلوغه عبر تلك العملية المسمّاة تأويلا.

من المبادئ الأساسية للانسجام نجد السياق الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار لأنّه يؤدي دورا في تأويل النص، واعتبار السياق حقيقة تاريخية ومعرفية، فإنّه لم يعد يؤخذ على أنّه معطى خارج الذات، يقول جورج كليبير: "السياق اللساني، والوضعية خارج لسانية/ المعارف العامّة عناصر معالجة في مستوى الذّاكرة، ولها جميعا خصوصية التّمثّل الدّاخلي حتّى إن اختلفت من حيث أصلها أو مستوى تمثيلها (الذاكرة القصيرة، الذاكرة الطويلة،...)"[٢٧]، ويصنّف هايمز Hymes السياق إلى عدّة عناصر تسهم في نظامها في إعطاء مفهوم للنّص، ولكن للوصول إلى هذا النّص من خلال عتبة السياق تستدعي عملية الانسجام توافر ما يدعى بالخلفية المعرفية، إذ تتمثّل في الاعتماد على المعارف السابقة الموجودة في الذّاكرة وتحيينها واستحضارها في أثناء التّعرّض للنّص، وفي هذا الصدد يقول: "إنّ مفهمة العالم تعني إدخاله إلى عالم التعبير اللساني وبالتالي تحويله إلى إبداعات تفسيرية أيّ مادة حوارية بين النّاس. هذا يعني أنّ عملية المفهمة تسبق الاستعمال وتلازمه أثناء تفعيل الخطاب"[٢٨]، والحديث عن الحوار سيحيل حتما إلى التّداولية.

وباستقلاليته عن شروط تأويل متتالية من الملفوظات حسب سياق معطى، فإنّ الانسجام لا يخضع مباشرة لخصوصيات النّص التالية إذ يبقى حكم المتلقي هو الوحيد الذي يسمح بتقييم ملائمة النّص لحال التّلفظ، فالانسجام وعدم الانسجام ينصبّ على الفعل الكلامي ذاته وفقا لطلب معلومة معيّنة أو لأفق انتظار معيّن، فالانسجام نلحظه في هذه الإجابة التي يقدّمها ب لـ أ:

أ. هل تبحث عن شيء؟

ب. عن محفظتي، من فضلك؟

حصل الانسجام هنا في التّسلسل التركيبي، مادام هناك انتقال مباشر من ملفوظ أ إلى ملفوظ ب، إلى جانب الحذف الوارد في الاجابة ب حيث لم يذكر أو لم يكرّر المخاطَب كلمة (أبحث) فقد انتقل مباشرة إلى (عن محفظتي) لأن المعنى ضمني لا يحتاج إلى التّكرار، فالتّسلسل جاء معنويا، وليس لفظيا، ولا يطرح إشكالات بالنسبة للمتلقي ولا على انسجام الخطاب.

ولكن الاحتكام إلى العلاقات الانسجامية لا يفرض التّناظرات الصيغية القويّة، وإنّما ينبغي الإحالة إلى ما يدعى بالاستدلال المنطقي، إذ القول: محمد ازداد وزنا، إنّ يأكل كثيرا. يمكن الحكم على القول بالانسجام لأنّه يستند إلى جملة (عندما نأكل كثيرا نزداد وزنا)، ويمكن أن تلعب بعض الخصوصيات خارج لسانية دورا في التّبادل الخطابي، فقولنا: "كم السّاعة الآن"، والإجابة: "ذهب والدي إلى العمل الآن" أو "الأخبار التلفزيونية بدأت"، إذ هي إجابات تحمل معلومات متفاوتة، ولكن مفيدة، فهي تفترض عند المتلقي معرفة بالظواهر المطروحة، وقدرة على تموضعها في الزّمن (الوالد يذهب إلى العمل صباحا عند الساعة ٧)، و(الأخبار التلفزيونية أيضا تبثّ عند السّاعة ١٣ زوالا مثلا).

وفي بعض الأحيان نجد نصوصا تخرج عن هذا النّمط، وتجعل الحوار غير ممكن وتنفلت عن القارئ لعدم وجود خيط يضبط الخطاب بين أ وب، فإذا قيل مثلا[٢٩]:

أ. عندما أقول نعم، هي طريقة في الحديث

ب. لكلّ شخص مكتوبه

٢٦- صابر الحباشة، أسئلة الدلالة وتداوليات الخطاب-مقاربة عرفانية تداولية-، دار زهران للنّشر والتّوزيع، الأردن ٢٠١٠، ص ٢٩.

27- G. Kleiber, «Contexte, interprétation, et mémoire: approche stantard vs approche cognitive», Langue Française N103, Larousse, Paris 1994, P 19.

٢٨- جون لاينز، اللّغة، المعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهّاب، ط١، دار الشؤون الثّقافية العامّة، بغداد ١٩٨٧، ص٤٧.

٢٩- هو حوار جرى بين السيّدة سميث Mme Smith والسيّد مارتن Martin Mr في المسرح السخيف، من خلال (Inesco, La cantatrice chauve)

وإن بدا الانسجام واردا وشفافا بالنسبة للمتخاطبين، إلاّ أنّه يبقى مستحيلا بالنّسبة للمتلقين. ولكن ينبغي معرفة أن تظاهر هذا الخطاب بالانسجام يجعل منه محلّ الشكّ والقلق التأويلي بالنسبة للذي يكون بعيدا عن إمكانية الفهم، ولهذا يمكن تبرير تصوّر الملاءمة التي نادى بها كلّ من سبربر وولسن، إذ تحتلّ عندهما مقام مبدأ يقوم على تصوّر استنتاجي ومعرفي للتواصل تحرّكه أسباب نفسية ومنطقية»[٣٠].

التّماسك:

يرتكز تماسك الخطاب على العلاقات الدلالية، واللسانية التي ينشئها بين الملفوظات، وما يقدّم للنصّ تماسكه ليس إلاّ الترابطات التركيبية والضمائر التكرارية والتّنظيم الزّمني للأحداث، ويمكن أن نجد متتالية تتّسم بالانسجام وخالية من إشارات التّماسك، فقول:» لماذا أنت حزين؟ الحياة لا تستحق كلّ هذا العناء. مثلما يمكن أن تبدو متتالية جملية متماسكة (متّسقة) بعيدة عن الانسجام، في قول « لم يلتحق محمد بمقرّ عمله البارحة-لقد وصل بساعة من التأخير»، لا يمكن للتمثّل المزدوج لـ محمد في الجملة الأولى، والضمير الغائب في الجملة الثانية، ولا الاستعمال المتماثل في الزّمن أن يسمح بإلغاء التناقض الموجود بين المسندين(لم يلتحق / وصل). ويعدّ التّماسك دعامة ضرورية للبناء الجيّد للخطاب، في المتتالية التالية: أخي محمد مريض جدا، لن تأتي اليوم، نلحظ أنّ التّماسك يمنع ربط أخي محمد والضمير الغائب (هي) في الجملة الثانية لأنّه يحيل إلى المؤنث وليس إلى المذكّر.

في حين يتعلّق الأمر بالنسبة للترابط بمجموعة من العلاقات اللسانية الموسومة بوساطة ما يدعى بالرّوابط التي تصل بين الملفوظات الخطّية، وبين الجمل والقضايا، ويمكن أن تبرز العلاقات الدلالية، المنطقية، والتّداولية بوساطة روابط العطف أو التّبعية Conjonctions de coordination ou de subordination من قبيل: لأنّ، لكنّ، مثل، قبل أن...ومثل هذا الترابط يحدّده هاليداي (من خلال قاموس تحليل الخطاب) بقوله:" التّرابط هو مجموعة من الوسائل اللغوية التي تضمن الرّبط بين العناصر الدّاخلية وتسمح لملفوظ مكتوب أو منطوق بالتّجلي على شكا نصّل (...) وتتمثّل في الضّمير العائد، الروابط، الاقتضاءات[٣١]،... ، وكثيرا ما ترتبط هذه العناصر بالجانب الضّمني.

الاستدلال والتضمين في النّص:

يشكّل الضمني الجانب الأكبر من كلامنا في استعمالنا اليومي للّغة، فإذا قيل لي: ماذا تقول في هذا الشخص؟ وقلت: إنسان يصلي ويتصدّق كثيرا. من الواضح أنّني لم أقل أنّ هذا الشخص مؤمن وكريم، إلاّ أنّه يفهم ضمنا وبشكل معقول، فالكثير من الكلام يصاغ على هذه الشّاكلة ممّا يجعل الكلام يتّسم بعدم التأكيد والغموض في بعض الأحيان إلى حدّ أنّه يفسح المجال لسوء الفهم والتّحريف، علما أنّ ذلك لا يكون إلا برغبة من المتكلّم، على أنّ السّامع لا يقوم فقط باستنتاجات يستهدفها المتكلّم ضمن ما يعتقده المرء، بل أنّ الاستنتاجات ذاتها تجعل المتكلّم يتوصّل إليها إن طلب منه ذلك.

أقحم مفهوم (التّضمين) خلال السنوات الأخيرة في فلسفة اللّغة (العادية منها بالخصوص)، ثمّ في علم اللّغة، وذلك للربط بين المفاهيم المنطقية للاستدلال ومفهومه العادي، فقد قسّم جرايس التّضمين إلى نوعين: التّضمين التّقليدي وتضمين الحوار[٣٢]، ففي قولنا مثلا:

- إنّه كريم وإنّه خسيس
- إنّه كريم ولكنّه خسيس

٣٠-حسان الباهي، الحوار ومنهجية التّفكير النّقدي، افريقيا الشرق، المغرب ٢٠٠٤، ص ١٤٦.

31-P.Charaudeau, D.Mainguenau, Dictionnaire d'Analyse de discours, Editions du seuil, Paris 2002, P 99.

٣٢- الفرق بين التضمين التقليدي وتضمين الحوار يكمن في اعتماد التّضمين التّقليدي على شيء مختلف عن شروط الصدق في التوظيف التقليدي لصيغ وتعابير معيّنة، بينما ينشأ تضمين الحوار عن مجموعة من القوانين الأكثر ملائمة تقوم بتنظيم مسار الحوار، وهذا حسب ما جاء به جرايس في ١٩٧٥ من خلال محاضراته عن وليم جيمس لعام ١٩٦٧-١٩٦٨.

يمكن الإحاطة بالفرق بين الرّابط (لكن) والرّابط (و) من جانب مفهوم التّضمين التّقليدي، إذ تحتمل الجملتان محتوى واحدا وهذا ما اعتبر معنى الجملة مماثلا لمحتواها القضوي، حيث يمكن القول إنّ استخدام (لكن) بمقارنتها ب(و) يدلّ على أنّ المتكلّم يشعر أنّ هناك نوعا من الاختلاف بين القضايا التي تربط (لكن) بينها. ولوافترضنا أن الجملتين المذكورتين تستخدمان للتأكيد، وأنّ (الهاء) تشير إلى الشّخص ذاته في كلّ من العبارتين المربوطتين ب(لكن)، فإنّ المتكلّم قد يعني ضمنا أنّه من المستبعد أن يكون الشّخص كريما وخسيسا في الآن ذاته، ومهما كان الاستدلال والتّضمين المستنبط من هذا المثال وأمثاله فإنّ السياق هو الفاصل الوحيد لمعرفة أيّة قضية من القضايا المتعدّدة التي يعنيها المتكلّم ضمنا، يقول حسان الباهي:» السياق ليس مجرّد عامل من العوامل التي تتدخّل في استعادة المضمر، بل أصبح عاملا أساس في كلّ عملية تأويلية»[٣٣]، وإلى جانب الرّابط (لكن) يتحدّث جرايس P.Grice عن روابط أخرى من قبيل: إذن، على أيّة حال، ومع ذلك، وعلاوة على ذلك، وروابط وسمها بالروابط الصيغية مثل: حتّى، إلى حدّ بعيد، وتماما، وربّما يتساءل البعض عن جدوى الحديث عن هذه الأدوات في مقام الاستدلال والتضمين، فنؤكد أنّها تساعد على إعطاء التّماسك للنّص، ناهيك عن وظيفتها التوجيهية، إذ توّجه الذّهن بطريقة أو بأخرى إلى هذا المعنى أو ذاك، والقبض على هذا الأخير يصبح خاضعا لها، وخاضعا لما يحتمله الذّهن من معالم في نظامه المركزي (نعود إليه لاحقا).

أمّا في حالة عدم توفّر النّص على مثل هذه الروابط/ الأدوات، فإنّ الذّهن سوف يستأنس بالتعابير المعجمية الكاملة المترادفة وصفيا، إلاّ أنّها تختلف في معناها الاجتماعي ومعناها المعبّر، فإذا عدنا إلى هذا المثال:

- يوصينا الرّسول (ص) بمكارم الأخلاق

- لقد أوصانا الرّسول (ص) بمكارم الأخلاق

- أوصانا الرّسول (ص) بمكارم الأخلاق

القصد من رواء هذه التّعابير المختلفة شكلا متمثّل في استمرار الوصيّة، وقد جاء ضمنيا، وساعد على ذلك اختيار زمن الفعل وصيغته التي ارتبطت عموما بفروق دلالية وتجريبية.

وأثناء العودة إلى تضمين الحوار الذي أولاه جرايس كثيرا من الاهتمام، يجدر الإشارة إلى أنّ النّاس يتصرّفون بشكل معقول وتعاوني وهذا في شمول سلوكاتهم اللغوية والاجتماعية. تحدّث جرايس عن عدّة أنواع من التّعاون ويصنّفها في أطار قوانين الكمّ والنّوع والعلاقة والأسلوب، ويندرج تحت هذه العناوين مجموعة مكوّنة من مبادئ فرعية اعتبرها جرايس مبادئ أساسية توجيهية يرجع إليها المشاركون في مناقشاتهم اتّفاقا أو اختلافا حولها، فإذا احتكمنا مثلا إلى مبدأ الكمّ الذي حدّد على أساس نقطتين أساسيتين:

١. قدّم المعلومات اللازمة بالقدر المطلوب.

٢. لا تقدّم من المعلومات أكثر ممّا يستدعيه المقام.

وإذا أخذنا بالمثال التالي:

أ. هل أنجزت واجباتك ووضعت كلّ أدواتك في المحفظة

ب. لقد أنجزت واجباتي

لقد يستدلّ أنّ (ب) قصد ضمنا، في غالبية السياقات إنّه لم يضع أدواته في المحفظة. إنّ هذا الاستدلال أو التّضمين نشأ من حيث أنّ(ب) تعمّد ولم يقل نعم أو ما يعادلها، لأنّ الجملة التّي تلفّظ بها (ب): لقد أنجزت واجباتي هي معلومات بسيطة أكثر من تلك التي تحملها القضية « لقد أنجزت واجباتك ووضعت كلّ أدواتك في المحفظة». وإذا افترضنا مسبقا أنّ (ب) كان متعاونا مع (أ) كما ينبغي وقدّم ما يلزم من المعلومات، فإنّ بإمكان (أ) أن يستنتج على نحو معقول أنّ (ب) في الحقيقة لا يمكن أن يؤكّد الشّطر الثاني من العبارة « ووضعت كلّ أدواتي في المحفظة»، فـ (أ)

٣٣- حسان الباهي، الحوار ومنهجية التّفكير النّقدي، ص ١٤٧.

على افتراض أنّ (ب) متعاون معه وأنّه ليس غافلا بشكل تام بمبدأ الكمّ، فلابد أنّ (ب) أراد من (أ) استنتاج أنّ ما لم يذكر لم ينجز، وفي هذه الحالة قام (ب) بإيصال أكثر ممّا قاله عبر تضمين تحادثي. يمكن أن نمثّل لذلك برموز من قبيل:

س= إنجاز الواجبات

ع= وضع الأدوات في المحفظة + < = للتضمين نتحصّل على:

أ: س & ع

ب: س.(+ < ليس ع)

إنّه من المهمّ ملاحظة أنّ المتكلّمين هم الذين يتوصلون إلى هذه المعاني عبر التّضمينات، وأنّ المستمعين هم اللذين يتعرّفون على هذه المعاني عن طريق الاستدلال، وأنّ الاستدلالات المختارة هي التي ستبقى على افتراض التعاون قائما، وإذا اعتبرناه نقدا فهو مكوّن من مكوّنات البناء النصّي (أو مجموعة من الجمل أو جملة واحدة)

ولكن ما هو دور الذّهن في هذه العمليات الاستدلالية والحسابية والاستنتاجية، لأنّ النماذج من الأمثلة السّابقة متعدّدة وكثيرة ؟ من بين أنواع النّظريات التّداولية نجد:

١- **النّظرية الخطّية**: وهي التي تنظر إلى نظام العلامات أو السيميائيات باعتبارها مكوّنة من: التّركيب وهدفه دراسة العلامات من حيث علاقاتها فيما بينها، وعلم الدّلالة وهدفه دراسة علاقة العلامات بالموضوعات التي تشير إليها، والتّداولية وهدفها دراسة علاقة العلامات بمؤوليها[٣٤] (من أجل تحديد أكبر لهذا التّحليل نجد لفنسون ١٩٨٣، سيوارد ١٩٧٤، جاكوب ١٩٨٠، ورستييه ١٩٩١). تأتي هذه التّعريفات أو الميادين على أساس هذا النّظام لأنّ المعالجة التّركيبية تعني الدّخول في الدلالة، أمّا الخروج عن الدلالة يشكّل دخولا في التّداولية، بينما الخروج عن هذه الأخيرة سوف يصف قيمة الفعل التّلفظي، ويمكن أن تصف نوع النّظرية بالخطّية (لأنّ نظام المعالجة يعدّ أساسيا)، وبالوحداتية لأنّ هذه الميادين مستقلة عن بعضها بعضا.

الملفوظ ← الوصف التركيبي ← علم الدّلالة

← المحتوى الإخباري للملفوظ ← التّداولية

←القيمة الفعلية للملفوظ (خطاطة لأنسكومبر وديكرو ١٩٨٣ والمستعارة عن بروندونر ١٩٨١)[٣٥].

لقد تعرّضت هذه النّظريات الخطّية إلى الانتقاد من قبل أصحاب النّظرية المدمجة (أنسكومبر وديكرو ١٩٨٣)[٣٦]. يعدّ المكوّن اللساني مقرّ تطبيق التوجهات المرتبطة بالمورفيمات وبالوحدات المعجمية الأخرى، فالوحدة المعالجة هي موضوع نظري وهي الجملة حيث تقدّم لها المعالجة اللسانية دلالة ما. والرّبط بين دلالة الجملة والمعلومات خارج لسانية تنتج معنى الملفوظ، ولقد مثّل بروندونر A.Berrendonner لما ذُكر بالشكل التالي:

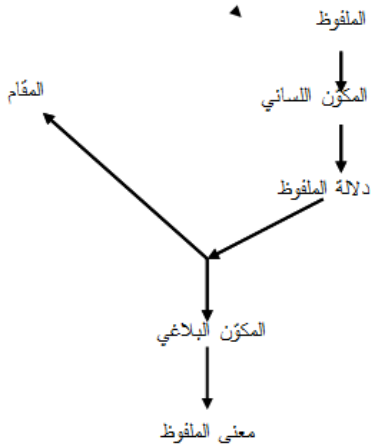

(خطاطة لديكرو 1984)

النّظرية المعرفية: النوع الثالث من النّظريات

34- C.Morris, writing of the general theory of sign, Lahay, Paris, 1974, p. 21.

35- A.Berrendonner , Eléments de pragmatique linguistique, Editions Minuit ? Paris 1981.

٣٦-في التّداولية المدمجة لا يوجد تحليل خطّي للملفوظ، ولكن يوجد ربط للمعلومات اللسانية بالمعلومات غير اللسانية، إذن تتعلّق المعلومات اللسانية بالمكوّن اللساني وتتعلّق المعلومات غير اللسانية بالمكوّن البلاغي.

التّداولية يتطابق مع التّيارات التداولية وتتناقض/ تتقابل مع النّظريات الخطّية والنّظريات التي على شكل Y.

تعدّ النّظرية التّداولية نسخة من التّداولية الكلاسيكية التي انبثقت منها طريقتان متوازيتان: الطريقة الشكلية (الممثّلة في أعمال جازدار Gazdar المنبعثة من النّظرية الخطّية)، والطريقة المعرفية الوحداتية المتمثّلة في أعمال سبربر وولسن Sperber et Wilson (1986 و1989).

يميّز جيري فودور (١٩٨٦) بين نظامين لمعالجة المعلومة: الأنظمة المحيطية المخصصة والوحداتية، والنّظام المركزي للذهن غير المتخصّص وغير الوحداتي، إذ هو مقرّ الاستدلال/الاستنتاج inférence. تتمثّل فرضية سبربر وولسن في كون النّظام المركزي هو مقرّ المعالجة التّداولية للنصوص، فعمليات المعالجة التّداولية ليست مخصّصة، وليست بمستقلة عن النّظام المحيطي[٣٧]. يؤخذ كلا الميدانين من البحث المعرفي وموضوعهما المشترك هو اللغة. والتّناظر يتوقّف هنا، لأنّ وضع فرضية وحداتية للتركيب تبقى مهمة إدراك التّداولية باعتبارها نظرية وحداتية غير ملائمة مع نظرية جيري فودور.

ومن هنا نلحظ أوّل اختلاف مع النّوعين الآخرين من النّظريات: النظرية الوحداتية نظرية معرفية والتّأويلية غير منبعثة من الميدان اللساني لأنّ اللسانيات تتوقف حدودها عند الصوت والتّركيب والدّلالة). ولكن تظهر اختلافات أخرى مرتبطة أساسا بالعلاقة الجّامعة بين النّظام المحيطي والنّظام المركزي. تفترض النّظرية الوحداتية لسبربر وولسن أنّ نظام المعالجة اللسانية ممثّل بوساطة الصيغة المنطقية التي تطابق التأويل الجزئي وغير التّام للملفوظ. وفي هذه الأحوال يكون التأويل كاملا عندما تقدّم التّداولية مرجعا للمتغيرات les variables، وتعزّز الملفوظ بقوّة إنجازية، وتوضّحه، وتثري الصيغة المنطقية وذلك على مستوى الجانب الصريح منه أو على مستوى الجانب الضمني، فتبقى إذن سيرورة المعالجة التّداولية هي الأخيرة وتتواجد في حدود النّظام اللساني، ولكن التّفاعل بين النّظام المحيطي والنّظام المركزي يبقى معقّدا، والعودة إلى هذه الخطاطة يبيّن أنّ بعض المعلومات المستّنة لسانيا تثير سيرورات تداولية أو إجراءات، وكخلاصة نقول أنّ المعالجة المعرفية تشكّل واسطة بين النّوعين الآخرين من النّظريات.

جرايس والاستلزامات التّخاطبية:

تبرز التّطورات المادية في مجال علمي ما عندما تظهر أمثلة وتوجّهات جديدة. لقد سمحت لسانيات النّصف الثاني من القرن الماضي بتحديد التغيّرات التي أثارها صدور النموذج الخاص بتشومسكي، وذلك على المستوى الكمّي والكيفي. في حين نجد من الباحثين من يعتقد في عدم إمكانية صدور نموذج جديد خاص بالتّداولية، ولكن موشلر يعتقد أنّ مثل هذا التّصور يمكن أن يتعرّض للدحض لأنّه يوجد نموذج جديد صادر في أواسط السبعينيات بعد أعمال الفيلسوف بول جرايس الذي جاء بتصوّر أحدث به قطيعة بين اللسانيات والتّداولية[٣٨-٣٩]. القطيعة بين يمكن أن تفسّر بالطريقة التّالية:

أ. تُؤخذ الأفعال الكلامية من مظاهر شروط صحة الملفوظ أو خطئه، وتعدّ أفعالا خاضعة لشروط

٣٧- االنقطة الأساسية هنا هي التوافق بين النّحو والتّداولية: لنّظرية النّحوية مرتبطة بالنّحو العالمي/الشامل من جهة، وبنظريات التّعلّم من جهة أخرى، بينما تعالج التّداولية المسار الاستنتاجي P. inférenciel، وتشكّل السياق، موضوعها المشترك هو اللغة، ولكن التّناظر يتوقّف هنا لأنّه إذا افترضنا السّمة الوحداتية للتركيب (تشومسكي ١٩٨٧ و١٩٩١)، يبقى إدراك التّداولية باعتبارها نمطا وحداتيا غير متطابق مع نظرية جيري فودور وهذا حسب سبربر وولسن ١٩٨٦.

٣٨- وهذه النّظرية بالنسبة لسورل هي نظرية ذي نزعة تواضعية دلالية، فمن جانب تفترض المواضعات أو القواعد التي تحدّد مؤشرات القوّة الإنشائية، ومن جانب آخر كلّ فعل كلامي إنشائي قابل للتعبير عنه لسانيا، أو قابل للتصريح عنه بوساطة جملة إنجازية صريحة، فتواضعيا يمكن الانتقال من « سآتي غدا» إلى « أعدك أنّني سآتي غدا».

٣٩- يدلّ مصطلح Vericonditionnelité على الشروط التي تجعل جملة ما صحيحة أو خاطئة. وهذا المفهوم في المنطلق ليس بمفهوم لساني، لأنّه آت من الفلسفة والمنطق.

الصّحة والخطأ[٤٠]، فهي لا تحدد قيمة الملفوظ.

ب. تثار المظاهر التّداولية الخاصّة بالمعنى عن طريق مبدأ عام، وهو مبدأ التّعاون، وعن طريق احترام بديهيات المحادثة (الكيف والكمّ، والمناسبة والأسلوب) التي تصف السيرورة العلائقية بدل المظاهر اللسانية للملفوظ.

ت. يتعلّق نجاح التّواصل الكلامي بالطبيعة القصدية للرسالة والاستنتاجات التي يستخلصها المتلقي (المرسل إليه)، وعلى أساس مبادئ عامة للتّواصل، يقوم المتلقي باستنتاجات غير صريحة وتكون هذه الاستنتاجات مطابقة لمقاصد المتلقي في أثناء نجاح التّواصل.

لقد تحدّد الفصل بين التّداولية واللسانيات وفُسر بعد صدور مقاربة جديدة متطوّرة على أحد نقاط النّظرية الجرايسية، ومبتعدة عن بعضها. إنّها نظرية الملائمة لسبربر وولسن.

النّص في التّوجّه المعرفي:

يُذكّر موشلر أنّ التّداولية نشأت في سياق مخالف لسياق نظرية تشومسكي، وبالتالي مخالفة للنزعة المعرفية، ونظرية الملائمة هي نظرية لتأويل الملفوظات التي تتموقع في إطار المقاربات المعرفية، وبالتّحديد في إطار نظرية الكلّيات لجيري فودور (١٩٨٦) التي تتبنى فرضيات تشومسكي الأساسية حول اللغة. وبالتالي وضعت نظرية الملائمة فرضيات حول التّداولية مختلفة عن تلك التي وضعها اللسانيون، وتتبلور في فرضيتين إحداهما حول المعرفة والأخرى حول التّواصل:

١- فرضية المعرفة تعني أنّ الذّهن البشري موجّه نحو بحث الملائمة، وبقول آخر فإنّ السيرورات المعرفية توجّه نحو البحث عن الآثار المعرفية، ما يفسّر تنظيم المجهودات المعرفية في التّواصل (القصد، ومعالجة النّص).

٢- الفرضية الثانية تقوم على أنّ التّواصل الشّفوي هو سيرورة إشارية-استنتاجية. التّواصل الشفوي إشاري لأنّ أفعال التّواصل هي سلوكات قصدية: للمتكلّم قصد إخباري يصل إليه عن طريق اعتراف المتلقي بالقصد التّواصلي. إنّ التّواصل استنتاجي لأنّ الوصول إلى المقاصد الإخبارية يجعل المتلقي يقوم باستنتاجات، وذلك يعني الولوج إلى المعلومات الخاصّة بالعالم.

يوضع التّواصل الإشاري – الاستنتاجي في مركز تأويل الملفوظات من جانب العمليات المنطقية، والمعارف حول العالم من جانب آخر، تأتي هذه المعلومات من منابع مختلفة: من المحيط الفيزيائي، أو من معالجة النّصوص السابقة،... ومن هنا ندرك لماذا نظرية الملائمة هي نظرية معرفية ونظرية تداولية في الآن ذاته. هي نظرية معرفية لأنّها تفسّر كيف تخزن المعلومات الضرورية لمعالجة النّصوص في الذّاكرة على المدى الطويل أو القصير أو المتوسّط. وهي نظرية تداولية لأنّها تفسّر كيف تتمكّن المعلومات المقدّمة بوساطة الجمل وغير الكافية للولوج إلى المقاصد التّواصلية للمتكلّم من التوسّع بالمعارف حول الوضعية[٤١]. يذهب كلّ من سبربر وولسن إلى القول بأنّ تشكيل الفرضيات يعتبر مسلسلاً نفسانيا، كما أنّ إثبات الفرضيات يعتبر مسلسلاً منطقيا محدّدًا بوساطة قواعد الاستنتاج. إنّ تصوّر سبربر وولسن يرتبط بنظرة معرفية منطقية، ولكن نظرتهما المنطقية للاستنتاج تخضع لاعتبارات نفسية على مستويين:

١. مستوى تموضع العمليات الاستنتاجية

٢. مستوى طبيعة الصورة

٤٠- يدلّ مصطلح Vericonditionnelité على الشروط التي تجعل جملة ما صحيحة أو خاطئة. وهذا المفهوم في المنطلق ليس بمفهوم لساني، لأنّه آت من الفلسفة والمنطق.

٤١- ومن الملاحظ الآن إمكانية تفسير سبب رفض اللسانيات لهذه المقاربة، فمن جانب تضع نظرية الملائمة السياق في مركز مسارات الفهم، ومن جانب آخر تخفّف من مساهمة اللسانيات في تأويل الملفوظات. رُفضت القضية الأولى لأسباب مبدئية، فالسياق خارجي عن اللغة، فلا يمكن أن يكون موضوع تعريف محدّد، بينما تنقص القضية الثانية من دور المعلومات اللسانية في تأويل الملفوظات، في حين تميّز التّصوّر اللساني بمحاولة تبيان كيف تحدّد أحداث اللّغة تأويل النّصوص والخطابات.

العمليات الاستنتاجية من طبيعة غير برهانية تتيح ما أسماه جيري فودور Jerry Fodor (1986) باسم النّظام المركزي للتفكير، وهذا في مقابل النّظام المحيطي الذي يهتم بتناول المعطيات الخاصة بالإدراك. يمكن أن نضع النّص (كمكوّن لغوي محض) في مستوى النّظام المحيطي، والخطاب (مكون لغوي +غير لغوي) في مستوى النّظام المركزي. النص يمكن أن يكون جملة، وإذا اعتبرناه كذلك يمكن الحديث عن اللسانيات التي انطلقت منها وتوقفت عندها، كما يمكن الحديث عن الجملة كخطاب لأنّها سوف تحتمي بالبنية التركيبية والنحوية إضافة إلى ما تخضع له من ملابسات العملية الخطابية. ويبدو الأمر واضحا ههنا، إلاّ أنّ ما أثاره فلاسفة اللغة من قضايا الأفعال الكلامية والاقتضاءات والاستلزامات الخطابية،... يطرح مسألة اشتغال الذّهن وكيفية إدراك النّص.

إذا انطلقنا من تحديد جيري فودور Jerry Fodor فإنّ النّص جملة أو عبارة أو قولا سوف يتموقع في مستوى النّظام المحيطي، في حين يتموقع الخطاب في مستوى النّظام المركزي وهذا بتبني فكرة جون ميشال آدم السابقة في الفصل بين الخطاب والنّص، والمنحى التّداولي الذي يفرض إدماج السياق لتحديد وظيفة اللغة يفرض أن تكون المعلومات خارج لغوية متجاوزة للنظام المحيطي، إذ يتمّ في هذا المستوى الكشف عن علاقة اللغة بالعالم وبالذات الإنسانية، وليس علاقة اللغة بالتركيب اللغوي المحض، ويمكن أن نضع الخطاطة التّالية:

علاقة اللغة بالعالم←الخطاب←النّظام المركزي

علاقة اللغة بالتركيب←النّص←النّظام المحيطي←(إدراك النّص)

المنطوق أوالمكتوب←الكلمة أوالجملة←محوّل الإرسال

لقد حاول كلّ من فان إميرين وخروتندرست من خلال أبحاثهما تجاوز النّقص الملاحظ في نظرية جرايس والمتمثّل في تركيز البحث حول الأفعال الكلامية البسيطة، فقد عمدا إلى توسيع مجال الأفعال الكلامية ليشمل الأفعال الكلامية المركّبة، وحاولا إدخال الحجاج في نظرية أفعال الكلام، ليصبح تبعا لذلك فعل إنجازي لغويّ مركّب، فأضحت الحجّة فعلا لا يتعلّق بالجملة الواحدة كفعل كلامي بل بحقيقة خطابية متميّزة تتمثّل في النّص. وبتطبيق الشّروط المستوفية لنجاح العملية الخطابية، وبالخصوص القوانين التي وضعها جرايس والتي يحكمها مبدأ التّعاون يهدف خلق نسق حواري يستند إلى التّفكير النّقدي، وهي تستحضر سياقات تفرض نفسها لمعرفة المقصد الصحيح من الخاطئ، وفي هذا الجانب نجد أنّ التّفكير النّقدي مؤسس على شرح البراهين والإثباتات التي يستدلّ بها أو تُستنتج من القضية.

لم يعد النّظام اللغوي أنموذجا تفسيريا، فالأبنية الذّهنية نفسها التي تحكم الإدراك السمعي البصري...غير اللغوي هي ذاتها التي تؤسس للنّظام اللغوي، يقول راي جاكندوف: "لابد من مستويات من التّمثيل الذّهني تكون فيه المعلومة التي تؤديها اللغة منسجمة والمعلومة الآتية من الأنظمة المحيطة مثل الرؤية والسماع...والشّم والشّعور بالحركة، وهكذا. وإن لم توجد مثل هذه المستويات يكون من المستحيل استعمال اللغة في الإخبار عن المدخلات الحسية، ولا نستطيع الحديث عما نرى ونسمع، وينبغي على نحو مماثل أن يوجد مستوى تكون فيه المعلومات اللسانية والمعلومات التي يحتمل أن ينقلها النّظام الحركي منسجمتين، كي نتمكّن من تمثيل قدرتنا على تنفيذ الأوامر والتّعليمات"[٤٢]. والاحتكام إلى هذه المفاهيم يجعل التّداولية ليست علما لغويا صرفا بالمعنى التّقليدي يكتفي بوصف الظواهر وتفسيرها ويتوقّف عند حدودها وأشكالها الظّاهرة، ولكنّها علم جديد يستضيف علوم معرفية متعدّدة تسهم في دراسة ظاهرة التّواصل اللغوي وتفسيره. وإذا عدنا إلى التّداولية باعتبارها مصطلحا فقد جاءت

٤٢- راي جاكندوف، علم الدّلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرّزاق بنّور، دار سيناترا، تونس ٢٠١٠، ص ١٤.

من التّداول الذي يعني انتقال الكلام من متكلّم إلى مخاطَب(ثمّ العكس)، فهي تمثّل لسانيات الحوار أو الملكة التّواصلية المختلفة كثيرا عن الملكة اللغوية التي نادى بها تشومسكي.

لقد قُدّمت تعريفات كثيرة تصبّ في دراسة الأفكار والمعاني والألفاظ والمفاهيم والإشارات وكلّ ما له علاقة بالاستعمال اللغوي. وبالمفاهيم المذكورة سلفا، يمكن القول إنّ التّداولية هي وسيلة للتفسير والنّقد، لأنّها تحتمل عناصر المعرفة والفهم والتّمييز. يمكن بفضلها وباعتبارها وسيلة معرفية أن نكشف عن قيمة ومعنى ما نبحث فيه وما ليس له ذلك، إضافة إلى أنّه يمكن قياس ورصد درجة الصحّة والخطأ في المواضيع التي ندرسها، ويمكن أن تعتبر التّداولية نظرية نقدية لم تكتمل معالمها بشكل صارم بعد، وهي علم يستمد أُطره وقوّته من ميدان اهتمامه، وإن كان أساسه منبثقا من التفرقة التي وضعها سوسور بين اللغة والكلام التي رفضها التّداوليون بحجة ضرورة ربط اللغة بمتداوليها من النّاطقين بها.

وبالنّظر إلى التّداولية باعتبارها استعمالا، نلفي أنّها منهج يبحث في الحقيقة الفعلية في أثناء تناول الظّواهر اللغوية وتحليلها في واقعها الحقيقي الذي انبثقت منه وكذا الأبعاد التي تأخذها عند المتلقي في الزّمان والمكان، إلاّ أنّ التّداولية رغم المهام الصعبة التي كُلّفت بها، لا يمكن أن تُؤخذ على أنّها مذهب نقدي مختّص، لأنّها نظرية أظهرت للمختصين أنّها صعبة التقعيد والضّبط لاحتكامها إلى مجموعة من التّيارات العلمية المختلفة التي تمسّ أسسها المنهجية إلى حدّ ذوبانها في الاتّجاهات المعاصرة، حتّى ذهب بعض الباحثين إلى اعتبارها تداوليات أو عدّة تخصصات[٤٢]. تصرّح الدّراسات المهتمة بالنّقد الحديث أن معالجة المعنى وتحليله في علاقته بالموقف الخطابي يعدّ من القضايا المهمّة في المنظور التّداولي الذي أحاط بالعملية الخطابية بجميع ملابساتها ونجم عن ذلك تفرّع الدّراسة إلى موضوعات جدّ هامة تمثّلت في المبهمات (الضمائر)، التضمينات التّحادثية (الافتراضات المسبقة، والأقوال المضمرة، والاستلزام الحواري)، الأفعال الكلامية، تحليل الخطاب، تحليل المحادثات،...

وبهذه المباحث التي تحاول الإحاطة بالإنسان ومحيطه اللغوي والاجتماعي، وسمت التّداولية بالنّظرية الاستعمالية حيث تدرس اللغة في توظيف النّاطقين لها، وهي نظرية تخاطبية تدرس شروط التّواصل والتّبليغ الذي يحتكم إليه النّاطقون للوصول إلى أهدافهم من وراء استعمال اللغة، فيمكن القول أنّ الدّراسة اللسانية تحوّلت من دراسة اللغة إلى دراسة الأدب (حتّى دُعيت بالتّداولية الأدبية)، ومن هنا نقلت التّداولية النّص من المستوى النّحوي والمعجمي الدّلالي، إلى المستوى الأكثر انفتاحا على الذات وعلى العالم، فوجدنا جهود الأوربيين مركّزة على مفهوم "التواصل" ومعالمه القائمة على الفهم والتأويل الذي كان من انشغالات القراءة باعتبارها تواصلا بين المؤلف والقارئ، أو بين القارئ وموضوع القراءة، فالوصف النّقدي بهذا المفهوم ما هو إلاّ وظيفة هدفها التّواصل الحقيقي بين القارئ والموضوع، وربط القراءة بالتّواصل يعني ربطها بالمتلقي خصوصا، وبالسياق، ومقاصد الكلام.

وهنا يمكن الرّجوع إلى فكرة أنّ دراسة النّص كانت تحتضنه في إطار معجمي ودلالي وتركيبي ونحوي، في حين انتقلت الدّراسة مع التّداولية إلى المستوى التّواصلي الحقيقي، إذ هو انتقال من النّص باعتباره نظاما، إلى النّص باعتباره شبكة تواصلية تربط داخله بخارجه ومنتجه، فقد وجد النّص معالم أخرى وبديلا نقديا للنّظريات السابقة مثل الأسلوبية، لسانيات الجملة، البنوية... وهذا بما أملته الدراسات المعرفية التي تبحث وراء النصّ من حيث كيفية إنتاجه ومقرّ إنتاجه أيضا قبل أن يصل إلى المتلقي.

٤٢- نجد فرانسواز أرمينكو تعترف بالغموض الذي يعتري التّداولية، فهي تقول:» هل يمكن القول أوّلاً: التّداولية أم التّداوليات، هل هي تخصّص أو ملتقى تخصّصات مختلفة؟ أنظر:
F. Armengaud, La Pragmatique, Que sais-je?
P.U.F, Paris 1985, P 09

لقد جاءت التّداولية لتردّ مفهوم الشكل الواحد للمعنى، وتنادي بتقويض فكرة الاعتماد على الملفوظ اللساني كعلامة وحيدة، أو كعنصر وحيد لتشكيل النّص، وتحليل بنيته وفهمه من قبل المتلقي، وإنّما للقارئ القدرة على إعادة إنتاج النّص عن طريق الوعي والإدراك، ومن هذا المنطلق وجدنا أنّ الاعتماد على الذّاتية ومعطياتها غير كاف، إلى جانب ما يمليه الحدس، لأنّ فعل الفهم يستوجب الفكرة العقلية الواعية، والإحالة إلى مرجعيات كثيرة تُذكي عملية التّفاعل مع بنية النّصوص عن طريق الحوار تسعى إلى الكشف عن ردود أفعال القارئ، وكيفية وقوفه على المعاني الحقيقية المقصودة من خلال استثمار طبقات المعرفة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أبو الفضل جمال الدّين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلّد ١٢، مادة فهم.

بول ريكور، من النّص إلى الفعل، أبحاث في التّأويل، ترجمة محمد برادة، حسان بورقية، ط١، دار الأمان، الرّباط ٢٠٠٤.

جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النّص –دراسة لسانية نصّية، ط١، النّادي الأدبي بالرّياض، بيروت ٢٠٠٩.

جون لاينز، اللّغة، المعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهّاب، ط١، دار الشؤون الثّقافية العامّة، بغداد ١٩٨٧.

حسان الباهي، الحوار ومنهجية التّفكير النّقدي، أفريقيا الشرق، المغرب ٢٠٠٤.

خديجة غفيري، سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتّلقي، أفريقيا الشرق، الدّار البيضاء ٢٠١٢.

ذهبية حمو الحاج، لسانيات التّلفظ وتداولية الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، دار الأمل للنشر والتّوزيع، تيزي وزو ٢٠٠٥.

راي جاكندوف، علم الدّلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرّزاق بنّور، دار سيناترا، تونس ٢٠١٠.

سعيد حسن بحيري، علم اللغة النّص-المفاهيم والاتّجاهات، الشركة المصرية العامة للنّشر، القاهرة ١٩٩٧.

صابر الحباشة، أسئلة الدلالة وتداوليات الخطاب-مقاربة عرفانية تداولية-، دار زهران للنّشر والتّوزيع، الأردن ٢٠١٠.

عبد القادر، شرشار، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النّص، منشورات دار الأديب، وهران ٢٠٠٦، ص١٧.

عمر بلخير، مقدّمات في الحجاج والنّص، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو ٢٠١١.

فريدة موساوي، المفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب، عالم الكتب، تيزي وزو ٢٠١٠.

لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل،، ط١، منشورات عويدات، مج ٣، بيروت ٢٠٠١.

مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، بصائر ذوي التمييز بين لطائف الكتاب العزيز، تحقيق محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، بيروت، دون تاريخ.

محمد العبد، النّص والخطاب والاتّصال، ط١، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة ٢٠٠٥.

محمد بن إدريس الشافعي، الرّسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.

محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدّار البيضاء ١٩٩١.

محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، (د.ط)، الدّار لبيضاء المغرب ١٩٨٦.

المراجع باللغة الأجنبية:

Adam, J.M, Linguistique textuelle, des genres du discours aux textes, Editions Nathan, Paris 1999

Anscombre, J.C, Ducrot, O. L'Argumentation dans la langue, Editions Margada, Liège Bruxelles, 2eme Edition, 1989.

Armengaud, F.La Pragmatique, Que sais-je ? P.U.F, Paris 1985.

Berrendonner , A. Eléments de pragmatique linguistique, Editions Minuit? Paris 1981.

Charaudeau, P. Mainguenau, D. Dictionnaire d'Analyse de discours, Editions du seuil, Paris 2002.

Guillaume, G.Leçons de Linguistique 1947-48(vol.9). Lille, Presse Universitaire et Quebec, Presse Universitaire de Laval 1995.

Kleiber, G. «Contexte, interprétation, et mémoire : approche standard vs approche cognitive», Langue Française N103, Larousse, Paris 1994.

Morris, C. writing of the general theory of sign, Lahay, Paris, 1974.

Todorov, T. Ducrot, O. Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, Editions du seuil, Paris 1972.